جامعة المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: ملتقى العلاقات الاوورومغاربية

السنة الثالثة علاقات دولية

الدرس السابع: المبادرات التعاونية والشراكية للعلاقات الاوورومغاربية

: ما يمكن ملاحظته في هذا الشان هوان جميع المبادرات التي سيتم التطرق اليها والموجودة اصلا ، لم تكن في سياق خاص بالعلاقات الاوربية المغاربية ولكن كانت في نطاق اوسع وهو العلاقات الاوربية المتوسطية، اذ يتم التعامل مع المنطقة المغاربية بشكل ضمني دون خصوصية تذكر، وابرز هذه المبادرات هي:

أولا: السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (السياسة المتوسطية الجزئية): شملت هذه السياسة الفترة الممتدة من 1973 – 1969 وتحددت منذ اتفاقية روما، عن طريق العلاقات الخاصة التي ربطت فرنسا بمستعمراتها القديمة في منطقة الغرب العربي، ومن بين أهم العوامل الأساسية التي دفعت الدول الأوروبية خاصة فرنسا لإعادة تصميم علاقاتها مع بلدان جنوب المتوسط وخاصة الدول المغاربية نجد ان العامل الاساسي هو حصول معظم الدول المغاربية والمتوسطية على استقلالها الكامل (المغرب –تونس) وبالتالي لم يعد هناك عمليا إطار بنيوي أو تنظيمي يضمن لفرنسا والدول الأوروبية استمرار هيمنتها ومصالحها عليها، اضافة الى الخطر الشيوعي وتخوف

دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية من تبني الدول المتوسطية والمغاربية المستقلة لنماذج سياسية واقتصادية شيوعية.

لهذه المتغيرات بادرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية برسم سياسة متوسطية واضحة المعالم منذ التوقيع على اتفاقية روما 1958 ، والمنشأة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية مثلت هذه المعاهدة الإطار القانوني الذي تحولت عبره العلاقات الفرنسية مع البلدان المغاربية من علاقات الاستعمار التدخلي المباشر إلى علاقات تعاون جوهرها اقتصادي وفي هذا الإطار بدأت كل من تونس والمغرب منذ 1963 فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بغية التوصل إلى اتفاقيات التعاون بينهما، وبين الدول الستة المكونة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في تلك الفترة، أما الجزائر فلم تكن معنية بهذه المفاوضات بالنظر للوضع الاستعماري الذي كانت تخضع له والذي جعلها جزء من المجموعة الاقتصادية الأوروبية حسب وثيقة مشروع القسطنطينية.

سنة 1969 انتهت المفاوضات بالتوقيع على اتفاقية التجارة التفضيلية مع تونس والمغرب كل على حدة لمدة خمس سنوات، مع الإشارة إلى أن المجموعة الأوروبية كانت قد وقعت في السابق اتفاقيتين متماثلتين واحدة مع اليونان سنة 1962 ، وأخرى مع تركيا سنة 1963وإسرائيل سنة 1963.

غير أن هذه الاتفاقيات سرعان ما أظهرت محدوديتها بسبب كونها عبارة عن اتفاقيات تجارية تفضيلية، تشمل المساعدات المالية، وتقف فقط عند حد التعامل التفضيلي، عن الطابع الثنائي لاتفاقيات الستينات، فهي تربط بين كل قطر مغاربي على حدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية دون إعطاء أي اعتبار للبعد التكاملي المغاربي.

ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة :(1988 – 1972

هي الجيل الثاني من الاتفاقيات التي جاءت لدعم التبادلات التجارية، حيث سعت الدول الأوروبية الى ضرورة إعادة هيكلة سياستها المتوسطية لتشمل جميع الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط.

تميزت هذه السياسة بتوسيع مجال الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية ودول المتوسط من جانبين، سواء من حيث
عدد الدول بدءا ياسرائيل سنة 1975 ، و(تونس، المغرب، الجزائر، سنة) 1976 ، المشرق العربي(مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، ويوغوسلافيا، أما من حيث مجالات التعاون فنجد أنها شملت، المبادلات التجارية، التعاون المالي والتقني، التعاون في مجال اليد العاملة، وفي المجال المؤسساتي .

المبادرة لم تتم في إطار إقليمي متعدد الأطراف إنما جرت المفاوضات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهة وكل دولة متوسطية من جهة أخرى، والجديد الذي تمخض عنها هو انفتاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية على معظم الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، والأردن، بالإضافة إلى الطابع الشمولي لهذه السياسة، وأما عن جوهر هذه السياسة الأوروبية فهي كالتي سبقتها هي المصلحة الأوروبية، الهدف منها هو تسهيل التنقل الحر للبضائع الصناعية، وإقرار معاملة تفضيلية للمنتجات الزراعية والخفض من الحقوق الجمركية التي تتراوح بين 20% ، و 80% حسب نوع المنتج.

المبادرة جاءت لهدف جوهري هو تدعيم المبادلات التجارية بين الدول المتوسطية، ودعم القطاع الصناعي والفلاحي، عن طريق تقديم قروض مالية، إلا أن الواقع وبعد أعوام من انطلاق هذه السياسة بقيت التبادلات التجارة غير متوازنة، بل أكثر من ذلك عملت هذه الاتفاقيات على تعميق التبعية بين دول الضفتين.

ثالثا: السياسة المتوسطية المتجددة(: 1995 – 1988

نظرا عدم تحقيق السياسة الشاملة للأهداف المرجوة منها والأهداف التنموية، عملت الدول الأوروبية على تجديد السياسة المتوسطية، والتي جاءت تهدف بالدرجة الأولى إلى تمتين الروابط بين الدول المتوسطية عن طريق زيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول المالي الرابع، وكذا تحسين شروط الدخول للسوق الأوروبية المشتركة أمام السلع الزراعية والصناعية لدول الجنوب إضافة لمشاريع تتعلق بالبيئة والبحث وبرامج التعاون اللامركزي.

السياسة المتوسطية المتجددة لا تختلف اختلافا جوهريا عن السياسة المتوسطية الشاملة فقط في زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة للدول المتوسطية من خلال بروتوكول رابع

بالإضافة إلى فتح الأسواق بشكل أوسع أمام السلع الزراعية والصناعية للدول جنوب المتوسط وتنويع هذه السلع والمنتجات التي تحضى بالأفضلية التصديرية لأوروبا.

رابعا: مسار برشلونة 1995:

يعد المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في مدينة برشلونة الإسبانية في نوفمبر 1995 تتويجا للجهود الأوروبية والفرنسية بشكل خاص الساعية لإعادة صياغة الدور السياسي والاقتصادي الأوروبي في المنطقة، حيث شاركت في مؤتمر برشلونة 27 دولة متوسطية، من بينها ثماني دول عربية (لبنان، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، سوريا المغرب، الجزائر، تونس فضلا عن(قبرص، تركيا، مالطا، إسرائيل)، بالإضافة إلى الدول الخمس عشرة التي كان يتألف منها الاتحاد الأوروبي أنا ذاك، حيث تمكنت الدول الأوروبية في مؤتمر برشلونة وضع الركائز الأساسية للحوار الأوروبي المغاربي.

لقد برزت هذه الشراكة نتيجة الموازنة بين ثلاثة توجهات سياسية داخل الاتحاد الأوروبي وهي: التوجه الألماني الذي يصيب اهتمامه في تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية وخلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياس في جوارها الشرقي. والتوجه البريطاني المتشبث بالتعاون الأطلسي وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي قد لا تهمه في قضايا المتوسط الأمنية إلا المصالح الاستراتيجية الأساسية للحلف الأطلس ي والممرات المائية. والتوجه المتوسطي والمتمثل في الدول المتوسطية الأربعة وهي فرنسا، إسبانيا إيطاليا اليونان؛ والذي حقق انتصارا على المحاور السابقة من خلال دفعه للاتحاد الأوروبي لتبني سياسة اقتصادية موحدة تجاه بلدان جنوب وشرق المتوسط من خلال عملية برشلونة وتقديم المساعدات اللازمة لإنجاح هذه المسيرة.

تشمل الشراكة الأورومتوسطية على صيغتين للتعاون هما:

الصيغة الثنائية : يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، وأهمها اتفاقيات الشراكة التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدة بشروط متباينة من دولة لأخرى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية الجديدة .

الصيغة الإقليمية : يمثل الحوار الإقليمي أكثر الجوانب إبداعا حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع، ويعد هذا التعاون أحد العناصر التي توفر الدعم للإجراءات الثنائية التي يجرى اتخاذها في إطار اتفاقيات الشراكة ومكملا
لها في الوقت نفسه.

المحاور الأساسية لمشروع برشلونة: وافق المشاركون في مؤتمر برشلونة على إقامة شراكة شاملة بين المشاركين عبر حوار سياس ي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي، وتركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية مركزين على المحاور التالية:

- المحور الأول: مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار
- المحور الثاني: شراكة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متكاملة
- المحور الثالث: الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية وتشجيع التفاهم بين الثقافات

خامسا: مشروع الاتحاد من اجل المتوسط:

سجل مسار برشلونة مؤشرات تمزج بين النجاح والنجاح النسبي إذ يبدوا أن هناك هوة بين النجاحات المحققة على مستوى البرامج الجزئية من جهة، ونجاح أقل في تجسيد الأهداف الكلية، ليأتي ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط كامتداد لمسار سابق الذي لم يوفق في تحقيق ما كان يصبوا إليه من مشاريع لصالح دول حوض المتوسط.

شكلت فكرة الاتحاد من أجل المتوسط هاجسا "لنيكولا ساركوزي" منذ أن كان وزيرا للداخلية سنة 2005، وفي ذروة المعركة الانتخابية الرئاسية أعلن صراحة في 2007 عن مشروعه مستعرضا فوائد التعاون والاتحاد بين ضفتي المتوسط في زمن العولمة، وبعدما تم انتخابه رئيسا للجمهورية أطلق نداء للانضمام إلى مشروعه الذي اعتبره حلما كبيرا للحضارة، لتوحيد اوربا وافريقيا وبناء مصير مشترك في زمن التكتلات.

ولقد كانت قمة" هانوفر،" Hanouvre ، بألمانيا في 03 مارس 2008 ، قمة الحسم التي جمعت الرئيس الفرنسي" نيكولا ساركوزي "والمستشارة الألمانية" أنجيلا ميركل"، ومنه

كان الانتقال من" الاتحاد المتوسطي "إلى" الاتحاد من أجل المتوسط" وذلك نظرا للتداخل بين" الاتحاد المتوسطي "و"مسار برشلونة " في التسمية والمضمون، وتضمن مايلي:

–انتقال الوصاية على مبادرة المشروع من فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي.

–اعتبار الصيغة الثانية للمبادرة حسب تصريح رئاسة الاتحاد تحديثا لمسار برشلونة ودفعة جديدة له، وهو أمريعكس الإدارة الأوروبية الجماعية في إعطاء الصفة التكاملية على كافة مشاريعها المتوسطية من خلال الجمع بينهما

حتى لا تتعارض وتتداخل أهدافها وأساليب عملها حتى لا يرى في أي مشروع أوروبي متوسطي بديلا عن مسار برشلونة.

–الاتفاق على ضم كافة دول أوروبا في المشروع، وليس الدول الأوروبية المتوسطية فقط كما كان مطروحا في صيغته الأولى، وعلى أن تكون رئاسته الدورية مشتركة بين دول الشمال وجنوب المتوسط معا وليس فقط الدول الاوربية المتوسطية.

– يهدف هذا المشروع إلى تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ورسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، والدفع بالتنمية الاجتماعية، حماية البيئة والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، إذ يعد هذا المشروع أكثر تقدما

من ميثاق برشلونة.

إلا أنه من الواضح أن الحواجز التي سبق أن وقفت في طريق نجاح اتفاق برشلونة ستكون نفس التحديات في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط والتي ينبغي أن ينجح في تجاوزها، وهي القضية الفلسطينية والتي أضيفت إليها أزمات جديدة على غرار الأزمة السورية والليبية واليمنية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، فضلا عن الأزمات الأخرى القائمة والعالقة.